

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على الاقتراح بقانون بشأن إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في مداولته الأولى بموافقة 38 عضواً وامتناع 40 عضواً من أصل الحضور 40 عضواً. حيث اجلت المداولة الثانية لمزيد من البحث والدراسة.

ووافق المجلس على اقتراح الرئيس مرزوق الغانم باحالة مشروع قانون اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومشروع قانون بشأن معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

وكان الرئيس الغانم اعلن عن الاقتراح باحالة تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن مشروع القانون الى التشريعية البرلمانية لـ 'وجود شبهة دستورية'.

وفيما يلي التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحميد - سلطان العبدان - بدر السهيل - خالد الجنيل

# «هيئة تنظيم الاتصالات».. مداولة أولى

هي متنفذة سياسياً داخل وزارة المواصلات، كثير من الشركات الخاصة تستخدم أجهزة الوزارة وخدماتها لصالح تلك الشركات ولا تستفيد الدولة.

سرية الاتصالات مطلوبة بين دول الخليج وإذا لم يكن هناك تطور تكنولوجي في حفظ السرية وفرض الرقابة على الشركات الخاصة.

● صفاء الهاشم: حلو أن يكون لدينا تشكيل جديد وهيئة جديدة، لكن لدينا 54 مؤسسة حكومية، ولدينا العديد من الهيئات مثل هيئة الأغذية وهيئة الصناعة، بينما هناك وزارات، فمن ينفذ ومن يراقب؟ 4 مليارات من الدنانير ونحن نعاني من انقطاع الخدمة نحن نحتاج تردادات وبنية تحتية وقصر اصطناعياً لم نملكه بل نؤجر وحدات في الأقمار الاصطناعية أليس هذا عبثاً؟ هل الهيئة هذه ستحل مشاكلنا أم أننا سنرجع الى التعيينات ومجلس الإدارة وديوان المحاسبة ومراقبته عليها



الرئيس مرزوق الغانم يحيي النواب والوزراء

وهي الكلفة والجودة، وسيكون هذا القانون وانعكاساته من أحد أعمدة التنمية في الكويت بالتعامل مع هذه الخدمة بشكل حرفي وتنافسي.

● والى الآن لا توجد رقابة على شركات الاتصالات وهل يعقل أنه يمكنك من خلال جهاز الآيفون إجراء اتصالات بأقل التكلفة بينما شركات الاتصالات المحلية لا توجد عليها رقابة، بل

هناك هجرة من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي فلا بد من ضمان ومزايا حقيقية مثل مكافأة نهاية الخدمة ومكافأة تقاعد حتى لا يهجر القطاع الخاص.

● جمال العمر: الكويت من أوائل الدول التي تقدمت في هذا القطاع، والهيئة سيكون عليها عبء كبير، وستنقل نظرة هذه الخدمة إلى نظرة القطاع الخاص



رئيس المجلس مرزوق الغانم ود.علي العمير ود.عبد الحميد دشتي ومبارك الحريرص على المنصة خلال جلسة أمس

الهيئة ستقدم منافسة حقيقية في الخدمة والأسعار فهذا شيء جيد.

هذا القانون قد يكون رافداً من روافد الدخل القومي، والتعيينات التي ستتم في مجالس إدارات الهيئات القادمة لا بد أن تكون وفق الكفاءات والخبرات الشابة وليس وفق المحسوبية والواسطة.

وفيما يخص التوظيف

للمنحة وسيكون إضافة لتنظيم العمل في هذا المجال الحيوي، وتمت الاستعانة فيه بكثير من الخبرات والتجارب وأتمنى إقراره بأقصى سرعة وأكرر شكري للجنة والوزير.

● خليل الصالح: نتكلم عن أحد مشاريع التنمية لأن أهل الكويت ملوا من انتظار التنمية، هذه الهيئة تعتبر في أميركا أحد أبرز مصادر الدخل لديهم، هذه

مثل هذا القانون ضروري جداً في ظل الفوضى العارمة في الاتصالات، وأنا سعيد جداً به فهو قانون مهم يحسب لهذا المجلس والوزير عيسى الكندري، لأننا بحاجة لقانون ينظم الاتصالات وتحويل الأرقام وفي وجود القانون فلا يمكن لأي شركة أن تضغط في سبيل تحقيق مصالحها، والقانون نوقش بما فيه الكفاية

**الزلزلة: قانون «الاتصالات» جاء لتطوير المؤسسة التنفيذية حتى تقوم بدورها**

**دشتي: نطالب بإعطاء الفرصة للقيادات الشابة للدخول في مجلس إدارة هيئة الاتصالات**

**يوسف الزلزلة: نحن بلد بعد فترة طويلة من التقدم والاتصالات والتكنولوجيا يفترض أن تكون متقدمين في تكنولوجيا المعلومات، وبدناً منذ فترة طويلة في تكنولوجيا المعلومات، ففي كلية العلوم والمعاهد التطبيقية تدرس هذه التكنولوجيا لكن على أرض الواقع لا توجد هذه التكنولوجيا وهذا التقدم.**

**يوسف الزلزلة: نحن بلد بعد فترة طويلة من التقدم والاتصالات والتكنولوجيا يفترض أن تكون متقدمين في تكنولوجيا المعلومات، وبدناً منذ فترة طويلة في تكنولوجيا المعلومات، ففي كلية العلوم والمعاهد التطبيقية تدرس هذه التكنولوجيا لكن على أرض الواقع لا توجد هذه التكنولوجيا وهذا التقدم.**

**يوسف الزلزلة: نحن بلد بعد فترة طويلة من التقدم والاتصالات والتكنولوجيا يفترض أن تكون متقدمين في تكنولوجيا المعلومات، وبدناً منذ فترة طويلة في تكنولوجيا المعلومات، ففي كلية العلوم والمعاهد التطبيقية تدرس هذه التكنولوجيا لكن على أرض الواقع لا توجد هذه التكنولوجيا وهذا التقدم.**

**يوسف الزلزلة: نحن بلد بعد فترة طويلة من التقدم والاتصالات والتكنولوجيا يفترض أن تكون متقدمين في تكنولوجيا المعلومات، وبدناً منذ فترة طويلة في تكنولوجيا المعلومات، ففي كلية العلوم والمعاهد التطبيقية تدرس هذه التكنولوجيا لكن على أرض الواقع لا توجد هذه التكنولوجيا وهذا التقدم.**

**يوسف الزلزلة: نحن بلد بعد فترة طويلة من التقدم والاتصالات والتكنولوجيا يفترض أن تكون متقدمين في تكنولوجيا المعلومات، وبدناً منذ فترة طويلة في تكنولوجيا المعلومات، ففي كلية العلوم والمعاهد التطبيقية تدرس هذه التكنولوجيا لكن على أرض الواقع لا توجد هذه التكنولوجيا وهذا التقدم.**



صفاء الهاشم تحيي المجلس



سعدون حماد



محمد الهدية



موسى وراكان النصف وحمد سيف في حوار مع هند الصباح



حمدان العازمي ود.احمد بن مطيع ود.حسين قويمان ومحمد طنا وم.عادل الخرافي



حمود الحمدان وبعض النواب خلال الجلسة

● د.عبد الكريم الكندري: بشأن هذا المشروع نثني على جهود اللجنة ووزير المواصلات، لدينا مشكلة في الهيئات بالذات فقتدير فكرة الهيئات هدفها منح الاستقلالية في الأجهزة ومنع البيروقراطية ولكن أغلب الهيئات لم تقم بدورها ولم تفعل بعدم إصدار لوائحها التنفيذية، كذلك هناك نقطة أخرى، وأغلب الاقتراحات هي إنشاء هيئات، ووفقاً للوضع الحالي فإننا نقوم بتقسيم الإدارات الحكومية الى هيئات، فكثر من الهيئات تقدم من أجل تفتيت ادارات الحكومة قد يكون الخلل في الإدارة نفسها، ولكن فكرة تحويل جميع ادارات الحكومة الى هيئات فكرة خطيرة، فكثر من الاقتراحات تأتي بلا هدف فقط تحويل الإدارة الى هيئة، أناشد جميع النواب التروي في تقديم الاقتراحات التي تهدف الى إنشاء هيئات أو تحويل الإدارات الى هيئات.

● فيصل البوسيان: التوسع في إنشاء هيئات أمر من الناحية السياسية والمالية والإدارية والشعبية بحق هو محمود بل دائماً تتذرع الحكومة بأنها تعاني من مشكلة أن الدستور قد حدد بأن عدد الوزراء لا يتجاوز ثلث الأعضاء، ففي دولة الاتحاد السويسري هناك 7 وزراء والدولة بأجملها قائمة على الهيئات والشركات الخاصة التابعة للدولة، فإنا مع تفكيك عدد من الوزارات، وبالإمكان التوسع في إنشاء الهيئات لكن للأسف ونحن نتحدث عن هيئة الاتصالات فنجد أن هذا القانون لا يتطرق الى ما يصبو إليه المرء ديموقراطياً، إلى الآن الدولة تمارس الاحتكار الإعلامي، وفي أي دولة نجد أن محطات الإذاعة عديدة ومتعددة في الـ FM وهناك عندنا قنوات الـ FM محتكرة، وبها مزايده، كنا نتمنى أن يشمل هذا القانون الإعلام والمحطات الفضائية، ماذا فعلنا الإعلام عن الهيئة لأن لدينا نجسا من البيت الفضائي، فيجب ان يعاد هذا القانون وتضمن التخصيص

● د.عبد الكريم الكندري: بشأن هذا المشروع نثني على جهود اللجنة ووزير المواصلات، لدينا مشكلة في الهيئات بالذات فقتدير فكرة الهيئات هدفها منح الاستقلالية في الأجهزة ومنع البيروقراطية ولكن أغلب الهيئات لم تقم بدورها ولم تفعل بعدم إصدار لوائحها التنفيذية، كذلك هناك نقطة أخرى، وأغلب الاقتراحات هي إنشاء هيئات، ووفقاً للوضع الحالي فإننا نقوم بتقسيم الإدارات الحكومية الى هيئات، فكثر من الهيئات تقدم من أجل تفتيت ادارات الحكومة قد يكون الخلل في الإدارة نفسها، ولكن فكرة تحويل جميع ادارات الحكومة الى هيئات فكرة خطيرة، فكثر من الاقتراحات تأتي بلا هدف فقط تحويل الإدارة الى هيئة، أناشد جميع النواب التروي في تقديم الاقتراحات التي تهدف الى إنشاء هيئات أو تحويل الإدارات الى هيئات.

● فيصل البوسيان: التوسع في إنشاء هيئات أمر من الناحية السياسية والمالية والإدارية والشعبية بحق هو محمود بل دائماً تتذرع الحكومة بأنها تعاني من مشكلة أن الدستور قد حدد بأن عدد الوزراء لا يتجاوز ثلث الأعضاء، ففي دولة الاتحاد السويسري هناك 7 وزراء والدولة بأجملها قائمة على الهيئات والشركات الخاصة التابعة للدولة، فإنا مع تفكيك عدد من الوزارات، وبالإمكان التوسع في إنشاء الهيئات لكن للأسف ونحن نتحدث عن هيئة الاتصالات فنجد أن هذا القانون لا يتطرق الى ما يصبو إليه المرء ديموقراطياً، إلى الآن الدولة تمارس الاحتكار الإعلامي، وفي أي دولة نجد أن محطات الإذاعة عديدة ومتعددة في الـ FM وهناك عندنا قنوات الـ FM محتكرة، وبها مزايده، كنا نتمنى أن يشمل هذا القانون الإعلام والمحطات الفضائية، ماذا فعلنا الإعلام عن الهيئة لأن لدينا نجسا من البيت الفضائي، فيجب ان يعاد هذا القانون وتضمن التخصيص

● فيصل البوسيان: التوسع في إنشاء هيئات أمر من الناحية السياسية والمالية والإدارية والشعبية بحق هو محمود بل دائماً تتذرع الحكومة بأنها تعاني من مشكلة أن الدستور قد حدد بأن عدد الوزراء لا يتجاوز ثلث الأعضاء، ففي دولة الاتحاد السويسري هناك 7 وزراء والدولة بأجملها قائمة على الهيئات والشركات الخاصة التابعة للدولة، فإنا مع تفكيك عدد من الوزارات، وبالإمكان التوسع في إنشاء الهيئات لكن للأسف ونحن نتحدث عن هيئة الاتصالات فنجد أن هذا القانون لا يتطرق الى ما يصبو إليه المرء ديموقراطياً، إلى الآن الدولة تمارس الاحتكار الإعلامي، وفي أي دولة نجد أن محطات الإذاعة عديدة ومتعددة في الـ FM وهناك عندنا قنوات الـ FM محتكرة، وبها مزايده، كنا نتمنى أن يشمل هذا القانون الإعلام والمحطات الفضائية، ماذا فعلنا الإعلام عن الهيئة لأن لدينا نجسا من البيت الفضائي، فيجب ان يعاد هذا القانون وتضمن التخصيص



م. عادل الخرافي ومحمد الهدية



د.حسين قوبيعان



محمد الهدية والشيخ محمد العبدالله



سيف العازمي ومحمد الهدية

# المجلس يوافق على اقتراح الرئاسة إحالة اتفاقيتي الرياض ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى «التشريعية» لبحث دستوريتهما



الشيخ سلمان الحمود و.د.علي العبيدي و.د.علي العمير



د.علي العمير متحدثا



د.عبدالحسن الدعيج والشيخ محمد العبدالله وباسر أبو و.د.علي العمير وعيسى الكندري

التي تتدخل في كل شيء الآن في البنوك والإنترنت والإيميل وبالتالي لابد ان يكون هناك تنظيم حقيقي للاتصالات. تشجيع المنافسة: الحكومة دائما في قطاعات كثيرة يعطون شركة أو شركتين ثم يسكرون الباب، لابد من فتح المنافسة الحقيقية حتى لا تتحمل الدولة المصاريف، نريد المنافسة وليس إعطاء المناقصات لأصحاب خبرة ونفوذ فهذه مسؤولية الوزير في تطبيق القانون. لابد ان يكون هناك تنسيق بين شركات الاتصالات.

## الصالح: قانون الاتصالات يفترض أن يكون رافداً من روافد الدخل القومي

الشركات تأخذ تسعيرة على المواطنين، وحق الدولة ان تأخذ نسبة منها ولا تتحملها الدولة ثم ان الشركات غير وطنية فأحاديها تمتلكها دولة اجنبية. قضية التنصت يجب مراعاتها، فلدي معلومات ان بعض السفارات في الكويت لديها أجهزة للتنصت على بعض المكالمات، واحدى الشركات الثلاث تنصت على المكالمات بالتنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية.

## الهاشم: الكويت إلى الآن لم تمتلك قمرًا صناعياً بل تؤجر وحدات من الأقمار الأخرى

وزير المواصلات: خل الاخ صالح عاشور يزودني بالمعلومة وسأحيلهم الى النيابة وسأطبق القانون بحذافيره، وهذا وعد مني بذلك اذا ثبت ان لديهم أجهزة يتنصتون بها فساتخذ أقصى العقوبات.

## العمر: قانون الاتصالات وانعكاساته سيكون أحد أعمدة التنمية

صالح عاشور: سأثبت لك ان هذه الشركات لديها أجهزة تنصت وبعلم الحكومة. محمد الحويلة: تأخرنا كثيرا في اقرار مثل هذه الهيئة، وهذا القانون سيعزز مكانة الكويت على خارطة الاتصالات الحديثة، وقطاع الاتصالات يحتاج الى تحريك للمياه الراكدة، وتوفير الخدمات ذات الجودة، فهناك شركات في الكويت هدفها تحقيق الارباح فقط ولا تلتزم باللوائح، وتتمنى ان يحمي قانون هيئة الاتصالات المستهلك، نشكر رئيس واعضاء لجنة المرافعة على هذا العمل الجبار وان تفعل اللائحة التنفيذية.

## عادل الخرافي (المقرر): دراسة الجدوى الاقتصادية غير واردة وبنيت على انها ملحقة على اساس انها مموله من الحكومة، ولكي يعدل القانون يجب ان يتم اقتراحنا بحيث يكون التعديل على الموضوع ككل، يفترض ان تكون هناك إدارة تابعة للأمانة العامة بها قانونيون يبحث لا تصل اي ورقة او قانون الى

المجلس إلا بعد المراجعة. عادل الخرافي (المقرر): دراسة الجدوى الاقتصادية غير واردة وبنيت على انها ملحقة على اساس انها مموله من الحكومة، ولكي يعدل القانون يجب ان يتم اقتراحنا بحيث يكون التعديل على الموضوع ككل، يفترض ان تكون هناك إدارة تابعة للأمانة العامة بها قانونيون يبحث لا تصل اي ورقة او قانون الى

لجنة المرافق، والمادة رقم 13 تقول الميزانية ملحقة والمذكرة تفسيرية تقول انها ميزانية مستقلة. عدنان عبدالصمد: ما تفضل به الوزير صحيح وأؤكد على اقتراحنا بحيث يكون التعديل على الموضوع ككل، يفترض ان تكون هناك إدارة تابعة للأمانة العامة بها قانونيون يبحث لا تصل اي ورقة او قانون الى

بالصرف او التوظيف، ولدينا دراسة في لجنة الميزانيات لوضع ضوابط للميزانيات المستقلة والملحقة بحيث يكون لها ضوابط ومعايير معينة فأرجو إهمالنا اسبوعين لتقديم رأينا في القانون. د.علي العمير: أوافق الأخ عدنان على تسمية الميزانية هل هي ملحقة ام مستقلة، وهناك مواد تحتاج مراجعة من قبل

فصل الدويسان: هذا القانون نعرف انه قديم، لكن ما استجد بعد ذلك من فضاء عالم السياسة فيما يتعلق بالتنصت وأولها كانت لرئيس مجلس ادارة الكويتية، وغيرها، فنحن بحاجة الى تغليظ العقوبة حتى لا يفكر أحد في التنصت وعدم إنارة الفن في المجتمع الكويتي، والتنصت فقط ليس على السياسيين بل هناك مراقبة التلغونات أيضا على الأشخاص وهناك مبالغ مرصودة لشراء أجهزة تنصت. د.علي العمير: الحكومة اليوم في حيرة، فأمس كنا طالبنا بتغليظ العقوبة واعترض النواب واليوم يطالبون بتغليظ العقوبة وهذا القانون لا يغطي تجسس الإنسان على إنسان آخر.

فصل الدويسان: النص واضح وعلي أي أساس الوزير فسر هذا النص؟ ممكن أنتصت على وزير يتحدث على وزير آخر لإفارة مجلس الأمة، فلذلك أنتم بحاجة الى حماسة، وتغليظ العقوبة في هذا الأمر حفظا على تماسك المجتمع الكويتي. عدنان عبدالصمد: نحن مع الرأي القائل بعدم الإسراف في إنشاء الهيئات إلا ما اقتضت إليه الضرورة وقضية الميزانية هل هي مستقلة أم ملحقة أرجو من جميع اللجان اذا كان هناك اي شيء يتعلق بالميزانية أخذ وجهة نظرنا ولهم الحق بالموافقة او الرفض، هذه الهيئة لا شكل خاص ولا إجراءات معينة وبجاجة الى دراسة ميزانياتها

## رئيس مجلس الأمة: المجلس ناقش 4 قوانين بعضها مدرج على جدول الأعمال منذ عام 2000

قال رئيس مجلس الأمة مرقوق الغانم انه تم خلال جلسة امس وبناء على اقتراح من الرئاسة وبعد الاطلاع على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي ومعاهد منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب، سحب هاتين الاتفاقيتين لحديثنا وجود شبهة دستورية فيها، وعليه وافق المجلس على مقترح الرئاسة بإحالة التقريرين الى اللجنة التشريعية حتى يتسنى لها ابداء الرأي الدستوري والقانوني بشأنهما، وكذلك حتى ينتهي الخبراء الدستوريون في مكتب المجلس من الاطلاع على هاتين الاتفاقيتين وابداء وجهة نظرهم فيها بعد تكليف المكتب لهم بذلك. وأضاف الغانم في تصريح صحافي: كما ناقش المجلس 4 قوانين بعضها قديمة يصل الى عام 2000 ولا تزال قائمة على جدول الأعمال دون البت فيها ومنها قانون التعليم الالزامي الذي اعيد الى لجنة الشؤون التعليمية لتقديم تقريرها بشأنه في الجلسة المقبلة، كما تمت الموافقة على قانون بخصوص قوة الشرطة وتم رفض قانونين يتعلقان بمهنة المحاماة. وأشار الغانم الى ان المجلس كما تابع جميع ممثلي وسائل الاعلام

والحضور، تم فيه الانتهاء من المداولة الاولى لقانون هيئة الاتصالات، متمنيا ان يتم الانتهاء منه في مداولته الثانية في اقرب وقت، ومن لديه من النواب اي مقترحات بشأن هذا القانون او تعديلات يتم تقديمها قبل الجلسة المقبلة الى لجنة المرافق العامة، خاصة انها ستعقد في 11 الجاري، كما تم تقديم جلسة 18 الجاري للجلسة نفسها. وبسؤاله عن اثر القرار المتخذ من قبل كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بسحب سفرائهم من قطر على الموقف الكويتي من الاتفاقية الامنية الخليجية وعما اذا كان يدفع الى الاستعجال باقرارها في البلاد، اكد الغانم: ان الموقف لدينا موقف ثابت ومبدئي، فنحن مع الانسجام والتعاون مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي في شتى المجالات، لكن ضمن اطار الدستور وقوانين الدولة، فهذا موضوع متصل بنا نحن في الكويت، فنحن لا نستطيع التوقيع على اتفاقيات فيها اي مخالفة او شبهة مخالفة لقوانيننا ودستورنا ولدينا اجراءاتنا وقنواتنا الداخلية كبحت

اللجان المعنية لمجلس الامة لهذه الاتفاقية وتقديم المستشارين الدستوريين حولها ونقترح الحلول بشأن اي مقترح ان كانت هناك حلول او مقترحات حولها، فهذا هو دستورنا الذي نفخر به. وشدد الغانم على ان هذه الاجراءات الدستورية والقانونية المرتبطة بالكويت لا تتعارض اطلاقا مع رغبتنا الملحة بالتكامل والتعاون ومكانة وتقدير واحترام دول مجلس التعاون الخليجي لدى المواطنين الكويتيين قبل حتى الحكومة الكويتية، لذلك نحن نسير في هذا الخط والاتجاه في شتى المجالات وبمسطرة واحدة، وهذا حتى يكون الامر واضحا لاخواننا في دول مجلس التعاون الخليجي. وشدد الغانم على ان اي اختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي هو ضعف للجميع، فنحن في عالم اليوم لا نستطيع ان نعيش وننفرد ككيانات صغيرة، فأتحدانا قوة، وتفرقتنا ضعف، ولا نريد ان نحمل صاحب السمو الامير اكثر مما يحتمل، لكننا نثق بمكانته واحترامه لدى القادة اصحاب السمو والمعالى والجلالة قادة مجلس التعاون الخليجي، ونعتقد انه يستطيع بتاريخه وحنكته السياسية ان يساهم في احواء

عادل الخرافي (المقرر): دراسة الجدوى الاقتصادية غير واردة وبنيت على انها ملحقة على اساس انها مموله من الحكومة، ولكي يعدل القانون يجب ان يتم اقتراحنا بحيث يكون التعديل على الموضوع ككل، يفترض ان تكون هناك إدارة تابعة للأمانة العامة بها قانونيون يبحث لا تصل اي ورقة او قانون الى

لجنة المرافق، والمادة رقم 13 تقول الميزانية ملحقة والمذكرة تفسيرية تقول انها ميزانية مستقلة. عدنان عبدالصمد: ما تفضل به الوزير صحيح وأؤكد على اقتراحنا بحيث يكون التعديل على الموضوع ككل، يفترض ان تكون هناك إدارة تابعة للأمانة العامة بها قانونيون يبحث لا تصل اي ورقة او قانون الى

بالصرف او التوظيف، ولدينا دراسة في لجنة الميزانيات لوضع ضوابط للميزانيات المستقلة والملحقة بحيث يكون لها ضوابط ومعايير معينة فأرجو إهمالنا اسبوعين لتقديم رأينا في القانون. د.علي العمير: أوافق الأخ عدنان على تسمية الميزانية هل هي ملحقة ام مستقلة، وهناك مواد تحتاج مراجعة من قبل

فصل الدويسان: هذا القانون نعرف انه قديم، لكن ما استجد بعد ذلك من فضاء عالم السياسة فيما يتعلق بالتنصت وأولها كانت لرئيس مجلس ادارة الكويتية، وغيرها، فنحن بحاجة الى تغليظ العقوبة حتى لا يفكر أحد في التنصت وعدم إنارة الفن في المجتمع الكويتي، والتنصت فقط ليس على السياسيين بل هناك مراقبة التلغونات أيضا على الأشخاص وهناك مبالغ مرصودة لشراء أجهزة تنصت. د.علي العمير: الحكومة اليوم في حيرة، فأمس كنا طالبنا بتغليظ العقوبة واعترض النواب واليوم يطالبون بتغليظ العقوبة وهذا القانون لا يغطي تجسس الإنسان على إنسان آخر.

فصل الدويسان: النص واضح وعلي أي أساس الوزير فسر هذا النص؟ ممكن أنتصت على وزير يتحدث على وزير آخر لإفارة مجلس الأمة، فلذلك أنتم بحاجة الى حماسة، وتغليظ العقوبة في هذا الأمر حفظا على تماسك المجتمع الكويتي. عدنان عبدالصمد: نحن مع الرأي القائل بعدم الإسراف في إنشاء الهيئات إلا ما اقتضت إليه الضرورة وقضية الميزانية هل هي مستقلة أم ملحقة أرجو من جميع اللجان اذا كان هناك اي شيء يتعلق بالميزانية أخذ وجهة نظرنا ولهم الحق بالموافقة او الرفض، هذه الهيئة لا شكل خاص ولا إجراءات معينة وبجاجة الى دراسة ميزانياتها



عسكر الحنزي وعبدالله التميمي ومبارك الحريص



صالح عاشور وجمال العمر وعيسى الكندري في حوار جانبي



الشيخ محمد العبدالله متحدثا



عيسى الكندري





الشيخ سلمان الحمدوم. وعادل الخرافي



محمد الحويلة وفيفيل الدويسان



جمال العمر



يعقوب الصانع مترئسا جانباً من جلسة امس

# رفض مشروع تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم من حيث المبدأ وعدم الموافقة على تعديل قانون حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته



عدي العبيدي وسلطان الشمري



ديوسف الزلزلة وجمال العمر



صالح عاشور وخليل الصالح والشيخ محمد العبدالله

النواب يطالبون رأي الحكومة والتقارير متضمن ذلك. يعقوب الصانع: القانون قديم منذ عام 2000 وتمت عدة تعديلات على قوانين تلت هذا القانون وانتهايا بإجماع برفضه وهناك عدة قوانين مبدمة لتنظيم مهنة المحاماة. عدم الموافقة على المشروع من حيث المبدأ ويسقط من جدول الأعمال 5 من 35. ركان النصف: فقدنا في مثل هذا اليوم المرحوم أحمد الربيعي وفقدت الكويت شخصاً دافع عنها جميع المحافل. مرزوق الغانم: بالتأكيد كل النواب يشاركونك هذه المشاعر. ونظراً لأنه يمثل الشعوب ونهتج مناقشة تقرير اللجنة التشريعية لمشروع بقانون بشأن تعديل أحكام قانون 72/40 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته. على الراشد: المادة الأولى مقبولة ولكن الفقرة الثانية يمكن أن تعدل. عبدالكريم الكندري: اللجنة ارتأت عدم الموافقة بسبب وجود قوانين تنظم بشكل كامل وحالياً معمول به بالجانب الجنائي وغير الجنائي غير مقبول به. ورفض المجلس المشروع من حيث المبدأ ويسقط من جدول الأعمال. ورفعت الجلسة.

**الحويلة: قانون الاتصالات سيعزز مكانة الكويت على خارطة الاتصالات الحديثة**

**حماد: هناك شركات تقوم بسرقة المكالمات ولدينا أسماؤها**

**الراشد: متفقون على المادة الأولى من قانون الطعن بالتمييز وإجراءاته**

● على العمير: مشروع حكومي ولا الزام فيه على النواب وهناك مقرر للجنة ليقول ما يقول فيه. ● صالح عاشور: المشروع منذ عام 2000 والحكومة لم تطلع عليه ومن الأفضل اما تسحب الحكومة المشروع او نصوت برفض المشروع. ● يوسف الزلزلة: نريد فقط ان نسمع وجهة نظر الحكومة ان نسمع وجهه نظر الحكومة فقط اللوم علينا والمقترض ان يشرح وزير العدل هذا القانون. ● على العمير: الحكومة متضامنة والقانون جاهز للتصويت والقرار جاهز الآن للتصويت والايضاحات تطلب من المقرر. ● مبارك الحريص: استغرب من

التنازل، وانا اطلب من وزير العدل طلب سحب التقرير بموجب التنازل. ● علي العمير: وزير العدل يمارس دور الوساطة بين مجلس الامة والجهة القضائية وتقدير الامر يبقى للنائب العام والرسالة تسحب. ● عبدالحميد دشتي: بعد ان قدم التنازل والمجلس اتخذ قرارا بالإجماع بعدم اسقاط الحصانة والموضوع منته بهذا الشكل، ولكن يحتاج اجراءات قانونية. وانتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن مشروع بقانون بتنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم. ● عبدالكريم الكندري «مقرر»: القانون مرفوض من اللجنة.

الثانية ويحال الى الحكومة. ● عسكر العنزلي: اشكر اعضاء مجلس الامة وابارك لاخواننا الضباط واشكر الاخ المقرر سلطان الشمري واطالب لجنة الداخلية والدفاع. ● سعدون حماد: الاخ الرئيس، شنو صار على حصانته؟ هل حصل تنازل؟ نبي نعرف؟ صفاء بلغيتا. ● صفاء الهاشم: هذا كتاب تنازل عن القضية موقع من كاتب العدل وسأسلمه للامير العام. ● يعقوب الصانع: الآن نحن امام تنازل قدم من الاخ صفاء ونحن امام تقرير ولكن يجب ان يقدم هذا التنازل امام جهة التحقيق والامر القانوني لهذا

سنة واحدة في الرتبة، تعديل المادة الأولى. المواضيع واي تعديلات سنجعلها بالمداولة الأولى. ووافق المجلس على سحب تقرير اللجنة التعليمية بشأن التعليم الإلزامي للجلسة المقبلة. وانتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع عن مشروع القانون بتعديل احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة. ● سلطان اللغيصم (مقرر): جدول الأعمال وسلم التعليم اختلف وكذلك عقوبة الابن مخفضة والبلاغ على النظام القديم بالتوقيع والآن البلاغ عبر المسجات والتطور التكنولوجي والقانون منذ فترة واستجبت بعض الامور. ● يوسف الزلزلة: القضايا التعليمية والتربوية نحن لسنا بغفلة عنها ونستطيع تعديلها الآن، والقانون منذ زمن والعقوبة ان كانت مخفضة الآن فبماكاننا زيادة العقوبة والبلاغ ان كان من النظام القديم وبماكاننا اضافتها الآن، وسهل جدا مع التعديلات التي ستقدم من ثم تقوم اللجنة بعمل ما لديها من تعديلات في المادة الثانية، والقضية ان ارتبطت فقط ببعض التعديلات بماكاننا الآن اجراءها، ونحن الآن امام فرصة لأن التعديلات اصبحت واجبة في مثل هذا الوقت. ● عدنان عبدالصمد: لا ضير، والاخوان في اللجنة التعليمية قد يكون عندهم توافق وسيبقى



سعد الخنفر وصفاء الهاشم



ياسر بل ودعي العبير

## الجروان: البرلمان العربي يدعم كل المبادرات الحضارية

تعزيز المصلحة الجماعية للأمة العربية، مؤيدا أن كيان البرلمان العربي أخذ حيزاً كبيراً على الساحة السياسية في الوطن العربي نظراً لأنه يمثل الشعوب العربية التي تعد عنصراً أساسياً في اتخاذ القرارات المصرية والمشاركة التي تهم كل الأقطار العربية. وأشاد الظهري بالدور الذي يضطلع به البرلمان العربي في مد جسور التفاهم مع جميع دول العالم، باعتباره مؤسسة تعبر عن تطلعات المواطن العربي وتطلعات الشعوب العربية، مؤكداً على دعم المملكة وتأكيداً على دعم ملكة البحرين واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقرار البرلمان العربي أن يكون «القدس في قلب الأمة العربية الإسلامية»، والذي جاء لأننا كنا مدركين لحجم المخاطر التي تهدد القدس الشريف وواجبنا للوقوف وقفة صارمة موحدة وفاعلة لنصرة أهلنا في القدس وتمكينهم من الصمود، ذلك لأن الحفاظ على هوية القدس عربية إسلامية هو مدخل حل القضية الفلسطينية. كما استقبل خليفة الظهري رئيس مجلس النواب البحريني بمقر مجلس النواب الجروان والوفد المرافق له، والذي سجل بكل الاعتراف والتقدير مساندة وتشجيع جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وحكومته لأعماله وبرامج البرلمان العربي باعتباره المؤسسة الشعبية المعبرة عن تطلعات وطموحات الشعب العربي. من جهته، أكد خليفة الظهري على أهمية تبادل التجارب البرلمانية المشتركة في العالم العربي ودورها في

تطلعات الشعب العربية وأن يصل بوقته وتأثيره لنظرائه من البرلمانات العالمية. أكد أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي أن مسألة الأمن القومي العربي أمر أساسي لعملية التطوير والإصلاح والاستقرار، معرباً عن دعم البرلمان لحوار التوافق الوطني في مملكة البحرين وجميع الدول العربية، ولكل المبادرات الحضارية التي تسهم في تطوير العملية التنموية وعبر المؤسسات التشريعية الممثلة لمكونات المجتمع. وأشار الجروان إلى أن البرلمان العربي كان ولا يزال داعماً لجميع القضايا العربية وإيصال هذه القضايا العادلة إلى الشرف وحماية هذه المدينة من محاولات التهويد وطمس هويتها العربية الإسلامية أهم التحديات التي يناضل من أجلها البرلمان العربي، مشيراً

اهتمام العرب بتوجه لقضاياهم الداخلية، وتسبب ذلك في تأخر الوصول إلى حل عادل وشامل لهذه القضية». وأضاف رئيس وزراء مملكة البحرين «إننا نواجه إرهاباً ممنهجاً ومنظماً يسند من قوى خارجية ونحن نحاربه ومع ذلك لم يحدثنا عن أولوياتنا في حفظ الأمن والاستقرار والكرامة والعيش بسلا، إلا أنه للأسف باتت بعض المنظمات الدولية آذان صاغية للتقارير المشوهة والمغلوبة، حتى أصبحت مصداقيتها موضع تساؤل، وغاب عن هذه المنظمات أن الإنسان العربي ينعم بحقوقه الإنسانية والأساسية كاملة وأنعم الله على هذا الجزء من العالم بقيادة قادرين على صون حقوق شعوبهم واحتياجات أوطانهم». وأعر عن تمنياته للبرلمان العربي بالتوفيق في دعم مسيرة العمل العربي المشترك وتطوير البعد الشعبي في دعم مسيرته وأن يكون دوره فعالاً في التعاون العربي باتخاذ قرارات تواكب



صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني خلال استقباله الجروان والوفد المرافق له

عبر البرلمان العربي في مرحلة باتت فيها مصلحة الأمة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المحك في ضوء محاولات تفكيك الأمة العربية واستهدافها التي أصبحت واضحة، وهو ما يفرض علينا تحولاً في المواقف حتى لا نترك دولنا وشعبونا عرضة للخطر بتشتت مواقفنا، أو يدفعنا ذلك للتراجع عن

أولوياتنا». كما تطرق إلى القضية الفلسطينية، بقوله «تظل القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى ولا نزال نقف بحزم مع مطالب الشعب الفلسطيني العادلة، لكن تباين المواقف واستهداف الدول العربية وإشغالها بإثارة المشاكل فيها وخلق قضايا ثانوية جعلت

القاهرة - هناء السيد أكد صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني أن «وحدتنا العربية تحفظ منجزاتنا وخيراتنا، وعدم استقرار أي من دولنا لا يساعد في البناء على ما تحقق». جاء ذلك لدى استقبال صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني في قصر القضيبة أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي والوفد المرافق له على هامش اجتماعات الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، المنعقد حالياً بمملكة البحرين. وأكد أن «تداعيات الأوضاع الجارية تفرص أن يكون الصوت العربي مسموعاً وحاضراً بقوة في المحافل الإقليمية والدولية، ومؤثراً في المجتمع الدولي